

فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم في الجزائر

* معمرى ليلي

** سعدون عائشة

الملخص:

في إطار الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والنقدي تمارس الدولة مجموعة من الإجراءات ضمن ما يعرف بالسياسة الاقتصادية، وتتضمن هذه الأخيرة كل من السياسة النقدية والسياسة المالية والسياسة التجارية. سوف نركز في دراستنا على السياسة النقدية ودورها في محاربة التضخم - حالة الجزائر -، باعتبار أن تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار ومحاربة التضخم يعتبر ضمن الأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية، وكون أن التضخم حسب إجماع العديد من المفكرين الاقتصاديين هو ظاهرة نقدية ناتجة عن زيادة كمية النقود في الاقتصاد، فتسعى السلطات النقدية من خلال السياسة النقدية إلى التحكم في المعروض النقدي ومعالجة هذه الظاهرة باستعمال أدوات مختلفة.

Résumé :

Dans le contexte du maintien de la stabilité économique et monétaire l'état utilise un ensemble des procédures au sein de ce qu'on appelle la politique économique, celle-ci comprenant la politique monétaire et de la politique financière et aussi la politique commerciale. Nous allons nous concentrer dans notre étude sur la politique monétaire et son rôle dans la lutte contre l'inflation- le cas de l'Algérie, en considérant que la stabilité du niveau général des prix et la lutte contre l'inflation fait partie des objectifs fondamentaux de la politique économique, et le fait que l'inflation selon le consensus de nombreux penseurs économiques est un phénomène monétaire résultant de l'augmentation de la quantité d'argent dans l'économie, donc les autorités monétaires cherchent pour contrôler la masse monétaire et le traitement de ce phénomène a travers la politique monétaire en utilisant différents outils

* معمرى ليلي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة البويرة.

** سعدون عائشة، طالبة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة البويرة.

مقدمة:

لقد عرفت السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري تطورا هاما كإحدى مكونات السياسة الاقتصادية الكلية، بعد صدور قانون النقد والقرض 90-04 بعدا كانت تقريبا غير فعالة بسبب عدم تطور السوق النقدية وكذا التداخل في الوظائف بين البنك المركزي والخزينة العمومية، وعليه فقد كان قانون النقد والقرض بمثابة نقطة تحول في مسار السياسة النقدية ، حيث استعاد البنك المركزي مكانته كسلطة نقدية يشرف على كافة النظام النقدي وأصبح هو المسئول الأول عن تسيير السياسة النقدية

ولقد عزز هذا القانون الاهتمام بهذه الأخيرة باعتبارها تلعب دورا هاما في تحقيق الاستقرار النقدي لاسيما في محاربة التضخم الذي يعتبر من أهم المشاكل التي يواجهها الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال ، حيث بلغ أعلى مستوى له سنة 2002 بنسبة 31.7 مما جعل محاربه تحتل الأولوية ضمن أهداف السياسة النقدية لبنك الجزائر بعدما أثبتت تجارب معظم الدول مدى تحكم السياسة النقدية في هدف تحقيق الاستقرار في الأسعار أكثر من باقي الأهداف.

وبناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم في الجزائر؟

وللتوضيح أكثر نطرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ✓ ما مدى تطور السياسة النقدية في الجزائر؟
- ✓ ما هو واقع التضخم في الجزائر؟
- ✓ ما هي أدوات السياسة النقدية المستعملة من طرف بنك الجزائر لمحاربة التضخم؟
- وللإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة السابقة تم تقسيم البحث إلى محورين :
- ✓ تطور السياسة النقدية في الجزائر.
- ✓ واقع التضخم في الجزائر وفعالية السياسة النقدية في محاربه.

أولا: السياسة النقدية في الجزائر

لقد عزز قانون النقد والقرض الاهتمام بالسياسة النقدية كأهم أدوات السياسة الاقتصادية، حيث عرفت السياسة النقدية بعد سنة 1990 تحولات كبيرة أبرزت أهميتها ضمن سياسات الإصلاح التي انتهجتها الجزائر في إطار التحول إلى اقتصاد السوق.

1- تطور السياسة النقدية في الجزائر في الفترة 1990-2014

يمكن مراحل تقسيم تطور السياسة النقدية في الجزائر للفترة 1990-2013 إلى مرحلتين أساسيتين:

➤ المرحلة الأولى من سنة 1990 إلى 2000.

➤ المرحلة الثانية من سنة 2000 إلى 2014.

1-1 السياسة النقدية في الفترة 1990-2000.

تميزت بداية هذه الفترة بصدر قانون النقد والقرض الذي يعتبر نقطة تحول في دور البنك المركزي وأهمية السياسة النقدية، حيث كانت السياسة النقدية قبل هذه الفترة تتميز ببعض المميزات أهمها (1):

- ✓ التسيير الحكومي لأسعار الفائدة حيث يتم تحديدها عند مستويات منخفضة؛
- ✓ تسيير نقدي حكومي يتم من خلال الخضوع الكلي للسلطات السياسية وهيئاتها؛
- ✓ عرض النقود منفصل عن النشاط الاقتصادي أي غير مرتبط بمستوى النشاط الاقتصادي ومستقل تماما؛
- ✓ الطلب على القروض لا يتأثر بأسعار الفائدة؛
- ✓ الدور الأساسي والمهم للبنك المركزي الجزائري يتمثل في إقفال الدائرة بواسطة إعادة التمويل النظامي؛
- ✓ تطبيق سياسة تأطير القروض يتم لغرض يتعلق بمستوى الإقفال؛

وتقريبا كل هذه المميزات تغيرت بعد صدور قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض الذي أعاد للبنك المركزي الجزائري صلاحياته باعتباره أهم مؤسسة في الجهاز المصرفي، وبرزت بعد ذلك معالم السياسة النقدية في الجزائر كإحدى مكونات السياسة الاقتصادية، ويمكن تقسيم الفترة 1990-2000 إلى مرحلتين مرت بهما السياسة النقدية في الجزائر خلال هذه الفترة وهما كما يلي:

1-1-1 الفترة 1990-1993

عرفت الجزائر قبل هذه الفترة وضعية اقتصادية جد سيئة نتيجة لأزمة أسعار البترول التي سجلت فيها الجزائر عجزا كبيرا في ميزان مدفوعاتها، ولم تكن لديها فرصة لعلاج هذا الوضع سوى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي لطلب المساعدة، وهذا الأخير بطبيعة الحال يفرض عليها مجموعة من الإجراءات والتي من بينها إصلاح السياسة النقدية. وكان الاتفاق الأول يتمثل في الاستعداد الائتماني الأول في ماي 1989، ثم الاتفاق الثاني المتمثل في الاستعداد الائتماني الثاني لسنة 1991.

وتم الاتفاق على الاستعداد الائتماني الثاني بين الجزائر وصندوق النقد الدولي بتاريخ 3 جوان 1991، تحصلت الجزائر بموجبه على 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة تم توزيعها على أربعة أقساط متساوية، حيث تم سحب القسط الأول في جوان 1991، ثم القسط الثاني في سبتمبر 1991، ثم القسط الثالث في ديسمبر 1991، وبالنسبة للقسط الرابع فبدلا من أن يسحب في مارس 1992 فقد تم تحميده من طرف الصندوق بسبب عدم احترام الحكومة الجزائرية لرسالة النية التي تم تحديدها في 27 أبريل 1991. وتتمثل أهم أهداف الاتفاق فيما يلي (2):

- ✓ التقليص من حجم تدخل الدولة في الاقتصاد وترقية النمو الاقتصادي عن طريق تفعيل المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة، بحيث يجب أن تسعى هذه المؤسسات للتنوع من صادرات البلد من أجل تحقيق التوازن الخارجي؛
- ✓ تحرير التجارة الخارجية والداخلية من خلال العمل على تحقيق قابلية تحويل الدينار؛

- ✓ ترشيد الاستهلاك والادخار عن طريق القضاء على الضبط الإداري لأسعار السلع والخدمات، وكذلك أسعار الصرف وتكلفة النقود،
- ولقد تم اتخاذ عدة قرارات في إطار هذا السياق التنظيمي والتشريعي المنصوص عليه في هذا القانون المدعم باتفاقية التثبيت مع صندوق النقد أهمها:
- إصلاح أدوات السياسة النقدية وإنشاء السوق النقدية مع العمل على تحرير أسعار الفائدة الدائنة و المدينة إلى حدود 20%.
 - رفع سعر إعادة الخصم من 7% سنة 1989 إلى 10,5% سنة 1991 ثم إلى 11,5% سنة 1992. من جهة أخرى أدى انخفاض سعر صرف الدينار والتحرير الجزئي لأسعار السلع والخدمات وأسعار الفائدة إلى ارتفاع معدل التضخم (مقاسا بالرقم القياسي لأسعار المستهلك) إلى 31,8% سنة 1992 بعدما كان في حدود 10,3% في المتوسط خلال الخمس سنوات السابقة(3).
- إلا أن هذه التدابير لم يتم تنفيذها كلية بسبب إلغاء الانتخابات التشريعية ودخول الجزائر في مرحلة انتقالية اتخذت فيها بعض الإجراءات لامتناس الغضب الاجتماعي، منها رفع الحد الأدنى للأجر الوطني إلى 7000 دج، ورفع الرواتب في إطار الشبكة الاجتماعية للعائلات، وتوقيف استيراد بعض المواد.
- وهذه الإجراءات تتنافى مع شروط صندوق النقد الدولي مما دفعه إلى تجميد القسط الرابع للاتفاق المقدر بـ 75 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة، ولهذا لجأت الجزائر إلى اتفاق جديد وهو الاستعداد الائتماني الثالث(4).

1-1-2 الفترة 1994-2000.

تميزت السياسة النقدية خلال هذه الفترة بأنها كانت مقبولة بحيث كان هدف تحقيق استقرار الأسعار ومحاربة التضخم هو الهدف الأساسي لهذه السياسة، وبالنسبة للوسائل المستخدمة فهي: معدلات إعادة الخصم (تسقيف هذه المعدلات)، مناقصات القروض، تأطير القروض الممنوحة للمؤسسات العمومية المعاد هيكلتها، أما الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية كسياسة السوق المفتوحة ونسبة الاحتياطي الإجباري فلم تكن مشاركة، أما أسعار الفائدة فلم تلعب دورها كما يجب(5). وقد تميزت هذه الفترة بتطبيق اتفاقيتين مع صندوق النقد الدولي أولهما الاستعداد الثالث 1994 واتفاق القرض الموسع 1995.

أ- الاستعداد الائتماني الثالث:

تم الاتفاق بين الجزائر وصندوق النقد الدولي في 12 أبريل 1994 على برنامج الاستقرار الاقتصادي وهو ما يعرف باتفاق (Stand by) لمدة سنة واحدة، وعلى العموم استهدفت السياسة النقدية في إطار برنامج الاستقرار الاقتصادي تصحيح الاختلالات التي عرفتھا الفترة (1991-1993) فكانت هذه الأهداف كالتالي(6):

- ✓ تخفيض معدل نمو الكتلة النقدية M2 من 21% من الناتج الداخلي الخام سنة 1993 إلى 14% سنة 1994؛

- ✓ رفع معدل إعادة الخصم من 11,5% إلى 15%؛

- ✓ أن يتدخل البنك المركزي في السوق النقدية بمعدل محوري يقدر بـ 20% بعد أن كان 17%؛

✓ رفع المعدل المطبق على السحب على المكشوف في حسابات البنوك لدى بنك الجزائر من 20% إلى 24%؛

✓ تحديد سقف الهامش البنكي بـ 5%، وهو معدل الفائدة المطبق من طرف البنوك التجارية على الحسابات المدينة، وباعتبار أن التكلفة المتوسطة لموارد البنوك في حدود 18.5% سيكون معدل الفائدة على القروض في حدود 23.5%؛

✓ تمنح الخزينة العمومية معدلات فائدة بـ 16.5% على سندات التجهيز الجديدة؛

✓ يطبق الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط معدلات فائدة بـ 10% على حسابات ادخار السكن، و 14% على الدفاتر الأخرى؛

✓ الحفاظ على سعر الصرف الجديد بعد تخفيض الدينار بـ 40.17% في أفريل 1994، والحد من الضغوط التضخمية؛

ومن أهم النتائج التي تحققت من جراء هذا الاتفاق نجد(7):

✓ ارتفاع معدل التضخم حيث وصل إلى 29%؛

✓ تخفيض إجمالي النفقات بمبلغ 25.7 مليار دولار، وهذا ما أدى إلى انخفاض عجز الميزانية بأكثر من أربع نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي في سنة 1994، وثلاث نقاط سنة 1995؛

✓ ارتفاع الائتمان المحلي بنسبة 10% سنة 1994؛

ب- اتفاق القرض الموسع 1995:

تم تطبيق اتفاق القرض الموسع بين الجزائر وصندوق النقد الدولي ابتداء من 22 ماي 1995 إلى 21 ماي 1998. أما الإجراءات المتعلقة بالسياسة النقدية والقطاع المالي فكانت(8):

- تمويل إعادة الهيكلة وإعادة رصمة البنوك التجارية العامة عن طريق عمليات الحقن النقدي وتحويل الديون.
- تنمية سوق رأس المال وهذا بفضل:
- إدخال نظام المزايدة لائتمانات بنك الجزائر عام 1995.
- إدخال عمليات السوق المفتوحة عام 1996.
- إلغاء القيود على هوامش معدلات الفائدة.
- انجاز الأعمال التمهيديّة لانجاز سوق رأس مالية (1995-1996).

وما يمكن ملاحظته فيما يتعلق بنتائج هذا الاتفاق الانخفاض الكبير لمعدلات التضخم، فبعدما كانت 29.8% سنة 1995 وصلت إلى 5% سنة 1998، وهذا دليل على الآثار الإيجابية لهذا الاتفاق على أهداف السياسة النقدية(9).

1-2 السياسة النقدية في الفترة 2000-2014.

تميزت هذه الفترة بتطبيق الجزائر للبرامج التنموية حيث يتمثل البرنامج الأول في برنامج الانتعاش الاقتصادي (2001-2004)، وخصص له مبلغ مالي يقدر بـ 525 مليار دج، ثم برنامج دعم النمو (2005-2009) وقدر المبلغ الإجمالي للاستثمار فيه بـ 9000 مليار دج(10).

ولقد حدد قانون النقد و القرض 90-10 أهداف السياسة النقدية متمثلة فيما يلي(11):

✓ توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد؛

✓ إنماء جميع الطاقات الإنتاجية؛

✓ السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للعملة؛

ولكن تم إلغاء أحد هذه الأهداف في الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 وهو هدف إنماء جميع الطاقات الإنتاجية الذي يعبر عن هدف التشغيل الكامل(12). ومع هذا كله فبنك الجزائر حدد هدف استقرار الأسعار والحفاظ على معدل تضخم يقارب 3% واعتبره كهدف وحيد للسياسة النقدية، وهذا من خلال تقاريره السنوية لسنة 2002-2003-2004.

وبالنسبة للهدف الوسيط للسياسة النقدية فبعدما كان منذ سنة 1994 إلى غاية 1998 هو مجموع صافي الأصول المحلية لبنك الجزائر مع تحديد أهداف أخرى فصلية، فابتداء من 2001 و 2002 تعتبر القاعدة النقدية كهدف وسيطي للسياسة النقدية.

وعلى العموم يستخدم بنك الجزائر أدوات السياسة النقدية غير المباشرة لبلوغ هذه الأهداف والتحكم فيها وهي:

✓ معدل إعادة الخصم يعتمد على تطورات الاقتصاد الكلي وتطور المؤشرات النقدية؛

✓ نظام الاحتياطي الإجباري؛

✓ أدوات السوق النقدية مثل: نظام المعاشات، عطاءات الائتمان، مزادات الائتمان؛

أما سياسة السوق المفتوحة فلم يكن يستخدمها بنك الجزائر بحكم ضعف تطور سوق الأوراق المالية في الجزائر، وقد تميز السداسي الثاني لسنة 2001 بارتفاع كبير في سيولة البنوك، وهذا الفائض في السيولة الذي ظل مرتفعا حتى في سنة 2002 فرض على بنك الجزائر استحداث أداة جديدة أخرى غير مباشرة للسياسة النقدية، وهي أداة استرجاع السيولة، حيث سمحت هذه الأداة بامتصاص فائض السيولة لدى البنوك فتراجعت الاحتياطات الحرة لدى البنوك إلى 46 مليار دينار في ديسمبر 2002، بعدما كانت 145.7 مليار دينار في مارس 2002(13).

وفي ظل الظروف التي تتميز بفائض السيولة الهيكلي الذي زاد استحكامه في 2007، تميزت إدارة السياسة النقدية بالاعتماد على وسيلتين أساسيتين وهما: وسيلة استرجاع السيولة البنكية وهي وسيلة خاصة بالسوق النقدية، حيث استخدمها بنك الجزائر بشكل متزايد سنة 2007، استرجاع السيولة لسبعة أيام، واسترجاع السيولة لثلاثة أشهر، أما الوسيلة الثانية فهي تسهيلة الودائع المغلة للفائدة التي تم إدخالها في أوت 2005 قصد زيادة فعالية الرقابة على المجاميع النقدية، مع تركيز الجهد على مجموع القاعدة النقدية كهدف وسيطي للسياسة النقدية(14).

وفي ظل تحليل أسباب ارتفاع السيولة فتبين من بعض الإحصائيات أن الأصول الخارجية تلعب دورا كبيرا في ارتفاع السيولة حيث يشغل صافي الأصول الخارجية الجزء الأكبر من الكتلة النقدية (M_2) (15).

وتميزت سنة 2009 بتدعيم الإطار التنظيمي المتضمن وسائل إدارة السياسة، حيث أصدر مجلس النقد والقرض النظام رقم 09-02 المؤرخ في 26 ماي 2009 المتعلق بعمليات السياسة النقدية ووسائلها وإجراءاتها،

ووضع على وجه الخصوص عمليات السياسة النقدية التي يقوم بها بنك الجزائر في السوق النقدية، وقد تضمن هذا النظام بشكل خاص (16):

-مقابلات عمليات السياسة النقدية لبنك الجزائر والعقوبات التي يمكن التعرض لها في حالة عدم احترام التزاماتها بصفتها كمقابلات؛

-الأوراق المقبولة من طرف بنك الجزائر كضمان لهذه العمليات الخاصة بالتنازلات المؤقتة أو النهائية وكذا طريقة تقييمها؛

-عمليات السياسة النقدية وبشكل خاص العمليات التي يكون بنك الجزائر مدعوا للقيام بها في السوق النقدية وكانت عمليات السوق كعمليات إعادة التمويل الأساسية، عمليات إعادة التمويل لمدة أطول، عمليات التعديل الدقيق، العمليات الهيكلية محل التطويرات الضرورية؛

-التسهيلات الدائمة (تسهيلة التسليفة الهامشية، تسهيلة الودائع المغلة للفائدة) بصفتها عمليات تتم بمبادرة من المصارف التي تشكل مقابلات لعمليات السياسة النقدية لبنك الجزائر والتي شهدت تعزيزات في إرسائها التنظيمي؛

-إجراءات تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية التي تم تمحيصها والتي تتمثل في إجراءات المناقصات الدورية المسماة " العادية " وتلك المتعلقة بالمناقصات السريعة أو عن طريق العمليات الثنائية؛

-وكذلك إجراءات حركة الأموال الخاصة بعمليات السياسة النقدية، التي تتم حصريا عبر نظام الدفع الفوري للمبالغ الكبيرة والمدفوعات المستعملة قيد التشغيل منذ فيفري 2006؛

-تضمن أيضا ترسانة كاملة لإجراءات تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية وخارج السوق النقدية؛ وتتمثل أهم نقاط تكيف السياسة النقدية في الجزائر على اثر تجاربها السابقة مع برامج الإصلاح الاقتصادي فيما يلي (17):

✓ التخلي عن أداة انتقائية القروض لصالح المشروعات العامة والتخلي عن فكرة تمويل القطاع العام فقط، بحيث أصبح الجهاز المصرفي الوطني يمول القطاع الخاص بشكل كبير؛

✓ التحكم في معدلات التضخم، حيث شهدت هذه الأخيرة انخفاضا ملحوظا في السنوات الأخيرة؛

✓ تميزت السياسة النقدية بغياب سياسة السوق المفتوحة مما يدل على ضعف السوق ما بين البنوك؛

2- أهداف وأدوات السياسة النقدية في الجزائر:

لقد استهدفت السياسة النقدية في الجزائر مجموعة من الأهداف النهائية وأهمها هدف استقرار الأسعار ومحاربة التضخم، كما استخدمت مجموعة من الأدوات لتحقيق هذه الأهداف سوف يتم التعرف عليها من خلال هذا المطلب.

2-1 أهداف السياسة النقدية في الجزائر:

سنحاول تقييم فعالية السياسة النقدية في الجزائر من خلال معرفة مدى تحقيق الأهداف التي تضمنها قانون النقد والقرض.

2-1-1 هدف استقرار الأسعار:

منح بنك الجزائر أولوية كبيرة لهذا الهدف كهدف أساسي للسياسة النقدية، ولطالما أوضح ذلك في تقاريره السنوية، وستتعرف لاحقا على مدى تحكم السياسة النقدية في هذا الهدف .

2-1-2 هدف النمو

يعتبر هذا الهدف أيضا من أهم أهداف السياسة النقدية التي نص عليها قانون النقد والقرض 90-10، والذي تضمنه أيضا الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، وللتعرف على مدى تحكم السياسة النقدية في الجزائر في هذا الهدف نستعين بالجدول الموالي:

الجدول رقم 01: تطور معدلات النمو في الجزائر للفترة 1990-2013. الوحدة: %

	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	السنوات
	2.6	2.2	3.2	5.1	1.1	4.1	3.8	-0.9	-2.1	1.8	-1.2	0.8	النمو
2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	السنوات
4.1	2.8	3.3	2.8	3.3	2.4	2.4	3	2	5.1	5.2	6.9	4.7	النمو

Source : banque mondiale, sur le site: www.banquemondiale.org. consulté le 20-08-2015.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن معدلات النمو في الجزائر في تذبذب مستمر فلم تأخذ اتجاه ثابت، كما يلاحظ أنه في الفترة 1990-1994 كانت معدلات النمو سالبة ما عدا في سنة 1992، حيث كان موجبا يقدر بـ 1.8%، وهذه المعدلات السالبة دليل على تراجع الناتج الداخلي الخام خلال هذه الفترة، ويرجع ذلك إلى التدهور الاقتصادي الذي كان سائدا في الجزائر خلال تلك الفترة، وابتداء من سنة 1995 أصبحت معدلات النمو موجبة، هذا دليل على تحسن الوضعية الاقتصادية وتمكن الجزائر من تحقيق الزيادة في الناتج الداخلي الخام نتيجة لتحسن أسعار البترول، والآثار الإيجابية للإصلاحات الاقتصادية والبرامج التنموية في الجزائر، وقد بلغ معدل النمو أعلى نسبة له سنة 2003 تقدر بـ 6.9% هذا بسبب تحسن إنتاج كافة القطاعات تقريبا، لينخفض بعدها بسبب تراجع نمو قطاع المحروقات.

2-1-3 توازن ميزان المدفوعات

هذا الهدف أيضا يعتبر ضمن أهداف السياسة النقدية التي يجب على بنك الجزائر أخذها بعين الاعتبار، والجدول يوضح تطور وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة (1990-2013).

الجدول رقم (02): تطور وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة (1990-2013).

الوحدة: مليار دولار أمريكي

2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	السنوات
3.65	6.19	7.57	-2.38	-1.74	1.16	-2.09	-6.32	-4.38	-0.01	0.23	0.26	-1.71	الرصيد
		2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	السنوات
		8.69	12.28	16.68	15.58	3.86	36.99	29.55	17.73	16.94	9.25	7.47	الرصيد

المصدر: بنك الجزائر

يتبين من الجدول أعلاه أن ميزان المدفوعات في الجزائر سجل عجزا مستمرا في الفترة (1990-1999) ماعدا في السنتين 1992 و1997، حيث سجل فيهما فائض يقدر على التوالي 0.23، 1.16 مليار دولار، ويرجع هذا العجز المسجل إلى الوضعية التي عاشتها الجزائر خلال هذه الفترة أثناء تطبيق اتفاقيات الاستعداد الائتماني مع صندوق النقد الدولي، حيث لجأت بموجب هذه الاتفاقيات إلى تخفيض الدينار بنسبة 40.17% في أبريل 1994، وأيضا بسبب الظروف التضخمية في هذه الفترة التي شجعت على زيادة الاستيراد، ثم بدأ ميزان المدفوعات يسجل فائضا انطلاقا من سنة 2000 ليبلغ ذروته سنة 2008 حيث بلغ 36.99 مليار دولار، وهذا دليل على فعالية البرامج التي طبقتها الجزائر خلال هذه الفترة، لكن تراجع هذا الفائض سنة 2009 وأصبح 3.86 مليار دولار، وهذا بسبب الأزمة المالية وتراجع أسعار البترول، ثم بدأ يتحسن بعد ذلك ليبلغ سنة 2010 فائض ميزان المدفوعات 15.58 مليار دولار. وتراجع ابتداء من سنة 2012.

2-1-4 هدف التشغيل الكامل

هذا الهدف نص عليه قانون النقد والقرض 90-10 في مادته 55، لكن تم استبعاده في الأمر 03-11 وهذا كونه يتعارض بشدة مع هدف استقرار الأسعار، لهذا لم يكن ضمن أولويات السياسة النقدية المطبقة من طرف بنك الجزائر، والجدول الموالي يبين تطور معدل البطالة في الجزائر للفترة (1990-2013).

الجدول رقم (03): تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة (1990-2013). الوحدة: %

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
معدل البطالة	19.8	20.6	23	23.2	24.4	27.9	28	25.4	29.5	29.2	29.8	27.3
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل البطالة	25.9	23.7	20.1	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2	10	10	11	9.8

Source: - banque d'Algérie.

- Office nationale des statistiques, sur le site www.ons.dz, consulté le 20-05-2013.

-: banque mondiale, sur le site: www.banquemonddiale.org. consulté le 20-08-2015.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن معدلات البطالة في ارتفاع مستمر في الفترة (1990-2000)، حيث بلغت أعلى نسبة في سنة 2000 والمقدرة بـ 29.8% ويرجع هذا الارتفاع إلى الآثار السيئة للإصلاحات الجذرية على المجتمع الجزائري بسبب غلق بعض المؤسسات وتسريح العمال، ثم بدأ هذا المعدل ينخفض إلى أن وصل إلى 10% سنة 2010 ويفسر ذلك بالآثار الإيجابية للبرامج الاقتصادية التي اعتمدتها الحكومة الجزائرية في هذه الفترة من خلال خلق مناصب شغل جديدة، وبالنسبة لبنك الجزائر فعلى الرغم من إشارة قانون النقد والقرض 90-10 لهذا الهدف إلا أنه لم يأخذه بعين الاعتبار ضمن أهداف السياسة النقدية، ذلك أن الأولوية كانت معطاة لاستقرار الأسعار ثم هدف النمو ويأتي بعده توازن ميزان المدفوعات.

2-2 أدوات السياسة النقدية في الجزائر:

يستعمل بنك الجزائر لتحقيق أهدافه مجموعة من أدوات السياسة النقدية غير المباشرة أهمها : معدل إعادة الخصم، نسبة الاحتياطي الإجمالي، أداة استرجاع السيولة ، الوديعة المغلة للفائدة.

2-2-1 معدل إعادة الخصم:

تعتبر أهم أداة يتدخل بها بنك الجزائر للتحكم في حجم القروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية وبالتالي التحكم في حجم المعروض النقدي، ولقد حدد قانون النقد والقرض 90-10 شروط عمليات إعادة الخصم لدى بنك الجزائر، وأيضاً الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 نص على إمكانية قيام بنك الجزائر بهذه العملية، أما الشروط والكيفيات فيحددها النظام الصادر عن مجلس النقد والقرض، والجدول الموالي يوضح تطور معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر.

الجدول رقم(04):تطور معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر

الوحدة: %

المعدل	إلى	ابتداء من تاريخ
7	1990/05/21	1989/05/02
10.5	1991/09/30	1990/05/22
11.5	1994/04/09	1991/10/01
15	1995/08/01	1994/04/10
14	1996/08/27	1995/08/02
13	1997/04/20	1996/08/28
12.5	1997/06/28	1997/04/21
12	1997/11/17	1997/06/29
11	1998/02/08	1997/11/18
9.5	1999/09/08	1998/02/09
8.5	2000/01/26	1999/09/09
7.5	2000/10/21	2000/01/27
6	2002/01/19	2000/10/22
5.5	2003/05/31	2002/01/20
4.5	2004/03/06	2003/06/01
4	2014-12-31	2004/03/07

المصدر : بنك الجزائر.

نلاحظ من الجدول السابق أن معدل إعادة الخصم في حالة ارتفاع مستمر ابتداء 1989/05/02 إلى أن وصل إلى أعلى حد له في 1994/04/10، حيث بلغ 15%، ويرجع هذا الارتفاع إلى السياسة الانكماشية التي اتبعتها بنك الجزائر خلال هذه الفترة للحد من التضخم المرتفع آنذاك، ثم بدأ ينخفض ابتداء 1995/08/02 ليصل إلى معدل 4 % في 2004/03/07 ويبقى ثابتاً إلى يومنا هذا، وهذا دليل على تحسن مستويات التضخم في الجزائر.

2-2-2 نسبة الاحتياطي الإجباري :

تمثل نسبة الاحتياطي الإجباري أداة هامة من أدوات السياسة النقدية في الجزائر والتي نص عليها قانون النقد والقرض 90-10 في مادته 93، حيث فرض هذه النسبة بقيمة لا تتعدى 28% ويجوز للبنك المركزي تجاوز هذه النسبة في حالة الضرورة المثبتة قانونا، غير أن بنك الجزائر بدأ باستعمال هذه الأداة بصفة مستمرة في سنة 2001، رغم ذلك فإن الأمر 03-11 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض لم يشير إلى هذه الأداة، وقد أعاد تقنينها عبر تعليمية صادرة عنه سنة 2004 أقر فيها بنسبة الاحتياطي الإجباري التي يمكن أن تصل حتى 15%(18).

الجدول رقم(05): تطور نسبة الاحتياطي الإجباري لبنك الجزائر.الوحدة: %

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الرصيد	3.00	4.25	6.25	6.50	6.50	6.50	6.50
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الرصيد	8.00	8.00	9.00	9.00	11	12	12

المصدر : بنك الجزائر

تشير معطيات الجدول إلى أن معدل الاحتياطي الإجباري ظل يرتفع ابتداء من سنة 2001 إلى أن وصل إلى نسبة 9% سنة 2010، وهذا دليل علالتدخل النشط لبنك الجزائر بواسطة هذه الأداة لامتنعاص السيولة الزائدة لدى البنوك خاصة في السنتين 2007 و 2008 حيث انتقل هذا المعدل من 6.5 % إلى 8%، وبقي في الارتفاع إلى أن وصل إلى 12 % سنة 2014.

2-2-3 آلية استرجاع السيولة :

تعتبر هذه الأداة من إحدى التقنيات التي استحدثها بنك الجزائر بأسلوب سحب فائض السيولة، والتي دخلت حيز التنفيذ منذ شهر أبريل من سنة 2002، حيث تعتمد هذه الآلية على قيام بنك الجزائر باستدعاء البنوك التجارية المشكلة للجهاز المصرفي لوضع حجم من سيولتها على شكل ودائع لمدة 24 سا أو لأجل مقابل حصولها على معدل فائدة ثابت يحسب على أساس فترة الاستحقاق ($n/360$) وذلك عبر مشاركتها في مناقصة يعلنها بنك الجزائر(19)، وقد سمحت هذه الأداة لبنك الجزائر بتثبيت المبلغ الإجمالي لاسترجاع السيولة عند حوالي 450 مليار دينار خلال الأشهر الأولى لسنة 2007 ليتم تعديله لاحقا كي يصل إلى 1100 مليار دينار في منتصف جوان 2007 من أجل امتنصاص المزيد من السيولة(20).

الجدول رقم (06): معدلات تدخل بنك الجزائر لاسترجاع السيولة

الوحدة: %

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013-2014
المعدل على استرجاع السيولة ل 7 أيام	2.75	1.75	0.75	1.25	1.25	1.75	1.25	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75
المعدل على استرجاع السيولة ل 3 أشهر				1.90	2.00	2.50	2.00	1.25	1.25	1.25	1.25	1.25
المعدل على استرجاع السيولة ل 6 أشهر												1.50

المصدر: بنك الجزائر

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن المعدل على استرجاع السيولة ل 7 أيام كان مرتفعاً سنة 2002، ثم بدأ ينخفض إلى غاية سنة 2006 حيث بلغ 1.25%، ثم ارتفع في سنة 2007 ليبلغ 1.75% لامتصاص الفائض في السيولة الذي كان مرتفعاً في هذه السنة، ثم تراجع هذا المعدل بعد ذلك، وبالنسبة لمعدل استرجاع السيولة لثلاثة أشهر فقد تم استعماله منذ سنة 2005 بنسبة 1.90% لترتفع إلى 2.5% سنة 2007 ثم تراجع بعد ذلك، وهذا دليل على أن هذه الأداة كانت نشيطة في الفترة 2006-2007. و في سنة 2013 تم ادخل الية استرجاع السيولة لستة أشهر بمعدل 1.5%.

2-2-4 تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة.

لجأ بنك الجزائر لاستخدام هذه الأداة نظراً لاستمرار فائض السيولة لدى البنوك، حيث تعبر هذه الأداة عن إيداع البنوك التجارية لفائض السيولة المتحقق لديها لدى بنك الجزائر، ويتم ذلك في شكل عملية على بياض تأخذ صورة قرض تمنحه البنوك التجارية لبنك الجزائر مقابل فائدة تحسب على أساس فترة استحقاقها وبمعدل فائدة ثابت يحدده بنك الجزائر (21). والجدول الموالي بين تطور معدل الوديعة المغلة للفائدة للفترة (2005-2010).

الجدول رقم (07): تطور معدل الوديعة المغلة للفائدة في بنك الجزائر

الوحدة: %

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012-2014
المعدل	0.30	0.30	0.75	0.75	0.30	0.30	0.30	0.30

المصدر: بنك الجزائر

يلاحظ من الجدول أعلاه استقرار معدلات استرجاع الوديعة المغلة للفائدة عند 0.3% إلا في سنتي 2007 و 2008 حيث ارتفع هذا المعدل إلى 0.75%، وهذا بسبب ارتفاع السيولة لدى البنوك خاصة في سنة 2007. وتجدر الإشارة إلى أن بنك الجزائر كان يستخدم أيضاً مناقصات القروض وذلك ابتداء من سنة 1995 وتوقف عن استعمالها منذ سنة 2006، كما كان يستخدم نظام الأمانات ابتداء من سنة 1993 ليتوقف عن ذلك سنة 2007، أما بالنسبة لسياسة السوق المفتوحة فلم يتم استخدامها إلا مرة واحدة في سنة 1996، وبعد ذلك لم تكن هذه الأداة مدرجة ضمن أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها بنك الجزائر (22).

ثانيا: واقع التضخم في الجزائر وفعالية السياسة النقدية في محاربته

يعتبر التضخم أهم المشاكل التي استهدفتها السياسة النقدية في الجزائر، سنحاول التعرف على أهم أسباب التضخم في الجزائر وكذا مدى تحكم السياسة النقدية فيه.

1- أسباب التضخم في الجزائر

تعدد أسباب التضخم في الجزائر وتختلف باختلاف وجهات نظر المحللين لهذه الظاهرة ويمكن إدراج أهم هذه الأسباب فيما يلي:

1-1 عدم التناسب بين الإنفاق العام وأثاره الاقتصادية والاجتماعية.

حيث نجد زيادة في الإنفاق العام وفي المقابل تقابله آثار اقتصادية واجتماعية سيئة خاصة على معدل نمو الناتج المحلي، حيث قدر الإنفاق العام للفترة (2004-2009) بـ 200 مليار دولار، وبالنسبة لبرنامج الاستثمار العام قدر الإنفاق العام بـ 286 مليار دولار مقسم إلى جزئين: 130 مليار دولار مخصصة لإكمال المشاريع الكبرى التي شرع فيها في الفترة (2004-2009)، أما مبلغ 156 مليار دولار فيوجه للإنفاق على المشاريع الجديدة للفترة (2010-2014)، مع ذلك فقد تحقق معدل نمو يتراوح بين 2% - 3% في الفترة 2004-2009، وبالتالي هذا له آثار سلبية على معدلات التضخم وارتفاع معدلات البطالة الحقيقية عن معدلات البطالة الرسمية، وقد أظهرت دراسة أجرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD على بعض دول البحر الأبيض المتوسط أن الجزائر تنفق مرتين أكثر من أجل نتائج أقل بمرتين: سوء استهداف المشاريع، سوء الإدارة والفساد خاصة اجتماعيا(23). وعليه تؤدي الزيادة في الإنفاق العام في حالة عدم تحقيق نتائج جيدة بالنسبة لمعدلات النمو إلى ارتفاع معدلات التضخم.

1-2 الزيادة في التكاليف الإنتاجية

من أهم أسباب ارتفاع التكاليف الإنتاجية في الكثير من القطاعات الجزائرية انخفاض مستوى الإنتاجية مما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع هذا في ظل غياب القيود السعرية على المنتجات النهائية، حيث يقوم المنتج بنقل التكاليف الإضافية إلى المستهلك في شكل زيادات تراكمية واحتكارية على الأسعار(24). فالاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي حيث يتكون حوالي 83% من الاقتصاد من التجارة والخدمات الصغيرة، فحسب ما يشير إليه آخر مسح أجراه الديوان الوطني للإحصاء والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات (ANDI) يتبين أن المشاريع المحلية هي التي تهيمن بنسبة 99% من المشاريع المعلنة، وبالنسبة لتوزيع المشاريع حسب القطاعات النقل هو الذي يشكل معظم الاستثمارات بنسبة (60%)، ويليه قطاع البناء والأشغال العامة والمياه بنسبة 16%، ثم قطاع الصناعة بنسبة 10%، ثم قطاع الزراعة بنسبة 2%، والاستثمارات الأجنبية المباشرة تكون فقط في قطاع المحروقات والبنوك والاتصالات السلكية واللاسلكية(25).

وبالإضافة إلى انخفاض مستوى الإنتاجية يعتبر ارتفاع تكلفة الأجور أيضا من أهم العناصر المساهمة في زيادة التكاليف في الاقتصاد الجزائري، حيث يشكل هذا العنصر نسبة مرتفعة من أرقام أعمال أعلى المؤسسات

الاقتصادية العمومية في الجزائر، كما أن الأجور باعتبارها جزءا من مكونات الدخل الوطني وبالتالي الطلب الكلي فأية محاولة للرفع منها يؤثر على تيار الإنفاق الذي يشجع على بروز اتجاهات تضخمية جديدة(26).

1-3 سيطرة المجال غير الرسمي

المجال غير رسمي في الجزائر سيطر على أكثر من 65% من أقسام المنتوجات الضرورية، حيث أكثر من 70% من الأسر تنفق تقريبا كامل دخلها في سوق (الخضر والفواكه، الأسماك، اللحوم الحمراء والبيضاء، الجلود....)، وأكثر من 40% من الكتلة النقدية المتداولة من الدولار تعرقل السياسة النقدية لبنك الجزائر من خلال الوساطة المالية غير الرسمية، وهذا المجال يؤدي إلى انتشار البيروقراطية، الخلل الوظيفي لأجهزة الدولة الذي يؤدي إلى ازدواجية الاقتصاد، ولا يمكن نزع العلاقة بين المجال الذي يحكمه قانون الدولة والمجال غير رسمي، ووجود هذا الأخير في الجزائر يؤدي إلى انخفاض قيمة الدينار، والهروب الضريبي مما يولد الضغوط التضخمية(27).

1-4 التضخم المستورد

يعتبر هذا العامل من المصادر الخارجية للتضخم في الجزائر، وهو انعكاس للتطور الذي يحدث في حجم التجارة الخارجية، ودرجة الانفتاح الاقتصادي في الجزائر، مما جعل السياسة الاقتصادية الجزائرية تتأثر بالتطورات الاقتصادية الدولية عبر قنوات التجارة الخارجية(28)، فالإقتصاد الجزائري يعتمد على الواردات بدرجة كبيرة حيث تمثل تقريبا 75% من الواردات في المعدات والمواد الأولية، في حين تمثل 98% من الصادرات في المحروقات كما أن 80% من المؤسسات الخاصة والعامة تعمل بالاعتماد على مدخلات مستوردة، والسلع النهائية المستوردة تمثل ما بين سنة 2009 و2010 ما بين 70% و 75% من احتياجاتنا(29). وكما رأينا سابقا ارتفاع معدلات التضخم خاصة في الفترة 1990-2000 فنجد أن مؤشر أسعار الواردات خلال الفترة 1988-1998 قد ارتفع من 60 إلى 760(30).

2- فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم في الجزائر:

لمعرفة فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم نقوم بتتبع تطور معدلات التضخم للفترة (1990-2014) لمعرفة مدى تحقيق هذا الهدف من طرف بنك الجزائر ونستعين بالجدول الموالي الذي يبين تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة (1990-2014).

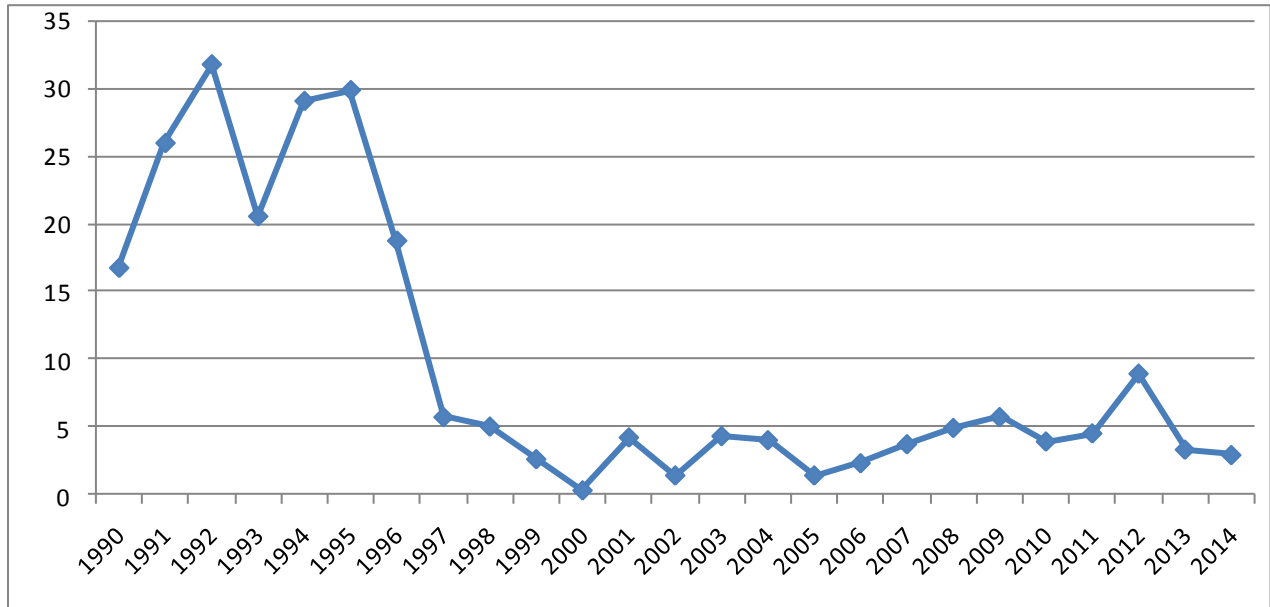
الجدول رقم(07) : تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة (1990-2014) الوحدة: %

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
التضخم	16.7	25.9	31.7	20.5	29	29.8	18.7	5.7	5	2.6	0.3	4.2	1.4
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
التضخم	4.3	4	1.4	2.3	3.7	4.9	5.7	3.9	4.5	8.9	3.3	2.9	

Source: banque mondiale, sur le site: www.banquemondiale.org. consulté le 20-08-2015.

- تم احتساب معدلات التضخم المبينة في الجدول أعلاه باستعمال مؤشر أسعار الاستهلاك (IPC) والشكل الموالي يبين منحنى بياني لتطور معدلات التضخم للفترة السابقة.

الشكل رقم(1): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (07).

تشير معطيات الجدول السابق إلى أن معدلات التضخم كانت مرتفعة جدا في الفترة (1990-1996)، حيث بلغ معدل التضخم 31.72% سنة 1992، ولعل السبب في هذا الارتفاع يرجع إلى رفع دعم الحكومة عن الأسعار وإلى تحريرها، حيث لجأت الجزائر إلى تقليص الدعم الموجه للمواد الأساسية، هذا الإجراء اتخذته في إطار الاستعداد الائتماني الثاني الذي وقعته مع صندوق النقد الدولي، كما ارتفعت نسبة السلع المحرة الأسعار إلى 84% من إجمالي السلع كنتيجة لتطبيق اتفاق برنامج الاستقرار الاقتصادي في سنة 1994، وبعد سنة 1996 بدأ معدل التضخم في الانخفاض ليصل إلى 0.3 % سنة 2000 وهذا دليل على نجاح السياسة النقدية في الجزائر في التحكم في هذا الهدف، ثم ارتفع سنة 2001 ليلغ 4.2% وهذا راجع لنمو الكتلة النقدية M2 بنسبة 22.30%، ثم انخفض سنة 2002 بفعل تراجع معدل نمو المجمع M2 إلى 17.30%، وبما أن معدل التضخم المستهدف الذي حدده بنك الجزائر هو 3% فنلاحظ أن معدل التضخم تجاوز هذا المعدل في سنة 2003، 2004 و 2007 وهذا راجع لنمو فائض السيولة المصرفية، وقد استطاع بنك الجزائر التحكم في هذا المشكل باستعمال أداة استرجاع السيولة وتسهيله الوديعة المغلة للفائدة، وعلى الرغم من ذلك ظل معدل التضخم مرتفعاً في سنة 2008 و 2009 مقارنة بالتضخم المستهدف (3%) وهذا راجع لارتفاع معدلات التضخم المستورد نتيجة للأزمة المالية. حتى بلغ في سنة 2012 نسبة 8.9% وهو أعلى معدل منذ سنة 2000 و هذا بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج والاستيراد.

الخاتمة:

لقد اتضحت معالم السياسة النقدية في الجزائر بعد سنة 1990 أي بعد صدور قانون النقد وبدأت تتطور في اختيار الأهداف والوسائل حسب الظروف الاقتصادية السائدة. وبناء على ما تم عرضه سابقا يمكن القول أن للسياسة النقدية أهمية كبيرة في محاربة التضخم في الجزائر، حيث كان هذا الهدف من أولويات بنك الجزائر في إطار سياسته النقدية ولطالما بين ذلك في تقاريره السنوية. وبعدها شهدت الجزائر معدلات تضخم مرتفعة في التسعينات استطاع بنك الجزائر التحكم في هذا الهدف من خلال السياسة النقدية وتخفيض هذه المعدلات وهذا باستخدام الأدوات غير مباشرة لامتناع السيولة الزائدة والحفاظ على معدلات تضخم ملائمة، ولكن هذا الوضع لم يستمر كثيرا فقد ارتفع معدل التضخم مجددا وبلغ نسبة 8.9% سنة 2012 وهو معدل مرتفع نسبيا، والسبب يعود إلى ارتفاع معدلات التضخم المستورد وارتفاع تكاليف الإنتاج والاستيراد. وبما أن أهم أسباب التضخم في الجزائر هو الاعتماد الكبير على الاستيراد وقلة الإنتاج المحلي فإنه يصعب على السياسة النقدية بمفردها السيطرة على هذا الهدف والقضاء على ظاهرة التضخم نهائيا في الجزائر، لهذا يتوجب التنسيق مع باقي السياسات الاقتصادية الأخرى.

الهوامش والمراجع:

- 1- AmmourBenhalim, monnaie et régulation monétaire – référence a l'Algérie, Ed DAHLEB, Algérie, sans année, P76.
- 2- عمروش شريف، السياسة النقدية ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص 177-178
- 3- عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري: الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة) جامعة الجزائر، الجزائر 2005، ص 172.
- 4- عمروش شريف، مرجع سبق ذكره ص 180.
- 5- Mohamed Cherif Ilman, les trois phases de développement de système bancaire et monétaire en Algérie, disponible sur le site : http://www.cread.edu.dz/cinquante-ans/Communication_2012/ILMANE.pdf, consulté le 15-04-2013.
- 6- عبد الله بلوناس، مرجع سبق ذكره، ص 182-183.
- 7- عمروش شريف، مرجع سبق ذكره، ص 184.
- 8- عمروش شريف، مرجع سبق ذكره، ص 189.
- 9- معلومات مستخلصة من إحصائيات البنك الدولي عبر الموقع: www.banquemondiale.org، تاريخ الإطلاع عليه: 20-08-2015.
- 10- غربي أحمد أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة المدية، أكتوبر 2010، ص 15-16.
- 11- المادة 55 من قانون النقد و القرض 90-10.
- 12- المادة 35 من الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003.
- 13- banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2002.
- 14- محمد لكصاسي، تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر، تدخل محافظ بنك الجزائر محمد لكصاسي أمام مجلس الأمة جويلية 2008.
- 15- Samir Bellal, la régulation monétaire en Algérie (1990-2007), revue de chercheur n° 08, Algérie, 2010, p19.
- 16- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2010-2011، ص 157-158.

- 17- رمضاني محمد ، الانضباط النقدي في ظل الاقتصاد غير الرسمي وقضايا الإصلاح الاقتصادي، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد 01 جامعة مستغانم، جوان 2001 ص 42.
- 18- علي لزعر، فضيل رايس، الفوائض النقدية ومحددات التضخم في الجزائر، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، العدد الصفرة، جامعة محمد خيضر 2012، ص ص 188-189.
- 19- بقبق ليلى أسمهان، انعكاسات قانون النقد والقرض على مسار السياسة النقدية في الجزائر من الرقابة المباشرة إلى الرقابة غير المباشرة، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة العدد 01، الجزائر، جانفي 2010، ص 188.
- 20- علي لزعر، فضيل رايس، مرجع سبق ذكره، ص 190.
- 21- علي لزعر، فضيل رايس، مرجع سبق ذكره، ص 191.
- 22- معلومات مستخلصة من الجداول الإحصائية لبنك الجزائر.
- 23- Abderrahmane mebtoul, la hausse des prix importante des derniers mois comme une des raisons les plus directes à la transformation du malaise latent en émeutes urbaine, disponible sur le site : www.Algerie360.com, consulté le 11-06-2013.
- 24- سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2006. ص 239.
- 25- Abderrahmane mebtoul, pour la première fois depuis 10 ans l'inflation en Algérie de 10% en 2012 risque de fin à l'investissement productif et des tensions sociales,, disponible sur le site : www.Algerie360.com, consulté le 11-06-2013.
- 26- سعيد هتهات، مرجع سبق ذكره، ص 239.
- 27- Abderrahmane Mebtoul, pour la première fois depuis 10 ans l'inflation en Algérie de 10% en 2012 risque de fin à l'investissement productif et des tensions sociales,, disponible sur le site : www.algerie360.com, consulté le 11-06-2013.
- 28- سعيد هتهات، مرجع سبق ذكره ص 242.
- 29- Abderrahmane Mebtoul, la hausse des prix des derniers mois comme une des raisons les plus directes a la transformation du malaise latent en émeutes urbaines, disponible sur le site : www.Algerie360.com , consulté le 11-06-2013
- 30- سعيد هتهات، مرجع سبق ذكره، ص 243.